ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Role of the New Frontier Agreement Program in the Development of Education in the United States of America (1961 – 1963)

Prof. Dr. Ghaffar Jabbar Jassim Al-Janabi

Nada Saleh Mohammed Sabaa Al-Hamdani

Tikrit University / College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :
nadasaluh@gmail.com
٠٧٧١٠٦٢٦٧٦٦

***Keywords*:**
Education
New Frontier Agreement
President Kennedy
education Development
Inclusive education

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug . 2023
Available online 30 June 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The United States of America paid great attention to education, as education was the main hope in the United States of America to improve individuals and society, due to its commitment to the principle of equal opportunities to the maximum extent of their capabilities. Education is accessible to all levels of society and made it an example to be followed for the extension of the American heritage, as education is a matter of national security in the United States of America, and the most radical transformations since its inception, which affected the changes in American social life and the culture of American society.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.6.2.2023.15

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

دور برنامج اتفاقية الحدود الجديدة في تطور التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦١ – ١٩٦٣)

أ. د. غفار جبار جاسم الجنابي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم التاريخ
ندى صالح محمد سبع الحمداني/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم التاريخ

الخلاصة:

اهتمت الولايات المتحدة الامريكية اهتماما كبيرا بالتعليم، اذ كان التعليم العامل الرئيس فيها لتحسين وضع الفرد والمجتمع، وذلك يعود الى التزامها بمبدأ تساوي الفرص الى اقصى ما تسمح به إمكانياتهم، هذا ما شجعه في الالتحاق بالتعليم، إذ اهتمت الادارة الامريكية بالتربية والتعليم من جميع المستويات وجعلته مثالا

يحتذى به لامتداد الموروث الأمريكي، إذ شكل التعليم مسألة امن قومي لدى الولايات المتحدة الامريكية، واحدث تحولات جذرية منذ تأسيسه مما اثر على التغيرات في الحياة الاجتماعية الامريكية وثقافة المجتمع الأمريكي.

الكلمات المفتاحية: (التعليم، اتفاقية الحدود الجديدة، الرئيس كيندي، تطور التعليم، التعليم الشامل).

المقدمة:-

"**الحرية بدون التعلم في خطر دائماً، التعلم بدون الحرية دائماً عبث**"[١]، بهذه العبارة استلهم الرئيس جون فيتز جيرالد كيندي (John Fitz Gerald Kennedy)[٢] برنامجه الاصلاحي الذي اطلق عليه تسميه اتفاقية الحدود الجديدة (New Frontier Agreement)[٣]، وهذا ما اكده المقربون من الرئيس كيندي لم تشغل اية قضية محلية اخرى مثل قضية التعليم، اذ رأى كيندي ان التعليم امر بالغ الأهمية في الحفاظ على القوى الاقتصادية للأمة[٤].

تم التركيز في كتابة البحث على دور برنامج اتفاقية الحدود الجديدة الذي اصدره الرئيس جون كيندي في تطور التعليم في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٦١- ١٩٦٣، اذ قسم البحث فضلاً عن الملخص الى مقدمة وثلاثة مواضيع رئيسة والخاتمة وقائمة المصادر، وكانت اقسام البحث هي اولاً: قانون التعليم الشامل لعام ١٩٦١، ثانياً: برنامج تطوير التعليم لعام ١٩٦٢، ثالثًا: قانون التعليم الشامل عام ١٩٦٣.

أولاً: قانون التعليم الشامل لعام ١٩٦١:-

بعد تولي الرئيس كيندي الرئاسة، قام بأول عمل له بعد تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية وتسلمه المنصب، هو إرساله رسالة الى الكونغرس بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦١، وشدد فيها على أهمية التعليم كونها الأساس في تقدم الولايات المتحدة الأمريكية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية، وشدد على الحاجة التربوية للبلاد إذ ليس من الممكن تأخر عملية تطوير التعليم العالي وتقديم المنح[٥]، وأكد على المساواة في التعليم، وأن يكون برنامج فيدرالي متوازنا وأوضح قائلاً " **أن تقدم التعليم قائم على مستوى الاجيال القادمة وأوضح أن نسبة كبيرة من الشباب الامريكي على مستوى متقدم من التعليم، إذ بلغ عدد المتعلمين في الولايات المتحدة عدد لا يستهان به وسوف يقدم ميزانية خاصة للتعليم تقدر بـ(٢٦) مليار دولار، لكن هذا لا يكفي لكن احتياجات الجيل القادم لن يتم تلبيتها على هذا المستوى لكن سيتطلب الامر مزيداً من الجهد من جانب الطلاب والمدرسين والمدارس والكليات وجميع الولايات الخمسين ومن جانب الحكومة الفدرالية**"[٦].

بين الرئيس كيندي أنه يجب ان يظل التعليم تحت سيطرة الحكومة والمجالس الحكومية، ويجب أن تطور المدارس وان يأخذ الطلاب الموهوبون استحقاقهم من خلال دفع وتقديم المنح، وأيضاً تحسين رواتب المعلمين في المدارس، وكان طموح الرئيس كيندي هو التميز في العملية التعليمية[٧]، إلا انه طموحة جوبه بنقص الفصول الدراسية وبينه من خلال رسالته الى الكونغرس قائلاً "**من الواضح أيضاً انه ليس لدينا فصول دراسية كافيه من أجل تلبية الاحتياجات الحالية واستيعاب التسجيلات المتزايدة اذ كان لكل طفل فرصة الحصول على تعليم ليوم كامل في فصل دراسي مناسب يجب بناء اجمالي (٦٠٠) ألف فصل دراسي خلال السنوات العشر القادمة**"[٨].

كان الرئيس كيندي قلقاً بشأن تلبية حاجه الاجيال المقبلة من التعليم، إذ كان هدفه تحقيق معيار جديد للتميز، إذ قدم برنامجه التعليمي الفدرالي للسنوات الثلاث القادمة من خلال التشريعات التالية[٩]:-

١- بناء المدارس الابتدائية والثانوية وتحسين رواتب المعلمين بميزانية تصل الى اكثر من (٧٠٠) مليون دولار.

٢- وضع برنامج حسب خطة خمسية للقروض السكنية للدولة والجامعات بـ (٢٥٠) مليون دولار سنوياً.

٣- برنامج خمس سنوات للمنح الحكومية للموهوبين والطلاب المحتاجين مع (٢٥) ألف منحة دراسية مقدمة في العام الأول وترتفع سنوياً الى (٥٠) ألف منحة سنوياً.

٤- تشكيل مجلس استشاري لتقديم وتحسين التعليم المهني والتعليم العالي.

إن هدف الرئيس كيندي من تقديمه لتلك التشريعات، هي وضع سياسة متميزة متساوية للعملية التعليمية من خلال زيادة المنح والاعانات الشهرية المقدمة للطلاب من اجل مواصلة عمليتهم التعليمية وتطورها.

وافق مجلس الشيوخ على قانون التعليم الشامل وقانون المساعدة المدرسية لعام ١٩٦١ الذي اكد عليه كيندي في رسالته التي قدمها للكونغرس الا ان مجلس النواب رفض وتخوف من هذه المساعدات أنها لا تلبي طموح جميع الفئات في المجتمع[١٠].

استمر الرئيس كيندي في عملية تطوير التعليم في الولايات المتحدة الامريكية وأصر على مشاركة الحكومة في ذلك التطوير كونه يخدم الدولة واكد من خلال إرسال رسالة ثانية الى الكونغرس بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٦١[١١] شرح فيها أهمية قانون التعليم للدفاع الوطني الذي صدر في عام ١٩٥٨، وكيف ان القانون صحح عملية التعليم في الولايات المتحدة وشجع على تحسين العلوم التدريب والهندسة والعلوم والرياضيات واللغات الاجنبية والتكنلوجية، ووضح أيضاً كيفية تحسين المدارس الابتدائية والثانوية وعملية استمرار التعليم الجامعي وبين أيضاً مساعدة البرنامج في تقديم القروض والمنح لأكثر من (٢٠٠) ألف

طالب لإكمال دراساتهم العليا، وطالب بتحسين وايجاد الحلول المناسبة واستكمال برنامج تطوير التعليم كون القانون سينتهي في ٣٠ حزيران عام ١٩٦٢[١٢].

قدم الرئيس كيندي مشروعه من خلال رسالة ارسلها للكونغرس لاستكمال عملية تطوير التعليم وقدمها الى وزير الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية الأمريكية ومفوض التعليم العالي وكبار مسؤولي المدارس الحكومية، ومجلس التعليم الامريكي، وجمعية المكتبات الحديثة، وجمعية اللغة الحديثة[١٣].

"بين فيه الاسراع في تقديم المنح والقروض لتحسين العملية التربوية والمدارس الابتدائية والثانوية، وبرامج المكتبة المدرسية، وزيادة أموال ومخصصات وجبات الغذاء التي تقدم للتلاميذ، وأكد على المنح يجب أن تكون دائمة خصوصا برامج تحسين اللغة والاحصاءات والمعاهد البحوث والعلوم، وأيضاً أكد على برامج التعليم المهني يجب أن تكون مستمرة إلى أن ينتهي وضع القانون التدريب المهني والوطني"[١٤].

مثلت اجراءات الرئيس كيندي لتطوير العملية التربوية مساهمة أساسية وإن كانت متواضعة إلا أن هدفها أن تقدم الادارة الامريكية دعمها الكامل للتعليم الأمريكي على كل المستويات، اذ المساعدة من جانب واحد ليست كافية، وأكد على اهتمامه بتحسين ظروف المعلمين والمدارس والاكاديميات والجامعات والتعليم المهني والتعليم العام، سواء عن طريق المنح الدراسية أو القروض.

ثانياً: برنامج تطوير التعليم لعام ١٩٦٢:-

استمر الرئيس كيندي في مهمته من اجل تحسين وتطوير العملية التربوية لجميع افراد شعب الولايات المتحدة الأمريكية، واكد ان التعليم هو اساس القوة الموحدة نحو الديمقراطية في الحياة، وانه اساس تطور الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، وبين أن التعليم أفضل استثمار ربحي في الحياة، وبين الرئيس كيندي هذا عبر إرسال الرسائل الى الكونغرس من اجل تطوير العملية التربوية واكده في رسالته الخاصة التي بعثها في ٦ شباط ١٩٦٢ بين فيها اهمية التعليم وتطوير النظام التعليمي قائلاً **"من المؤكد ان الامريكيين لايزالون افضل الناس تعليماً وتدريباً في العالم، لكن نظامنا التعليمي فشل في مواكبة مشاكل واحتياجات مجتمعنا التكنلوجي المعقد، والكثير منهم أميون أو غير متدربين أو يتلقون تعليماً متدهوراً من حيث الجودة في الاف المناطق التي لا يمكنها أو لا تدعم المرافق الحديثة والكافية المدرسين ذو الاجور الجيدة والمدربين جيداً أو حتى عام دراسي طويل بما فيه الكفاية"**[١٥].

وعلى الرغم من المساعدات التي قدمتها الادارة الامريكية في تطوير العملية التربوية، إلا أن هناك عدد كبير جداً من الطلاب تركوا المدارس سنوياً قبل إكمال الدراسة الثانوية، إذ وصل العدد إلى أكثر من مليون طالب وطالبة. لذا ان الرئيس كيندي كان يحب التنوع في التعليم وتشغيله من مسؤولية حكومة

الولايات والحكومات المحلية والمؤسسات الخاصة، لأنه يضمن هذا تنوع والحيوية لخدمة المجتمع بشكل حر وكامل، إلا أن الكونغرس أكد أن التعليم هو مسؤولية الأمة وواجب وطني ويجب إشراك الجميع في تحقيق أهدافه من خلال المساعدة في ايجاد معيار التميز التعليمي واتاحة مثل هذا التميز للجميع(١٦).

عمل كيندي على بناء الكثير من المدارس والمراكز التعليمية، وكان نتيجة هذه تحسينات زاد عدد الطلاب ما يقدر بمليون طالب وطالبة سنوياً، وتم بناء اكثر من (٦٠٠) ألف فصل دراسي، وأيضاً حسن رواتب المعلمين وعمل على زيادتها، والتركيز على جودة التعليم من خلال تقديم الدعم الفدرالي المالي، و البرامج وتحسين مهاراتهم خصوصاً في جميع مجالات التعليم الاكاديمي في تخصصات اللغة الانكليزية، والرياضيات، والعلوم الفزيائية والبيولوجية، واللغات الأجنبية، والتاريخ، والجغرافية، وعلوم الاجتماع، وبتمويل جزئي من مؤسسة العلوم الوطنية ومكتب التعليم، إذ استفاد العديد من المعلمين المدارس الابتدائية والثانوية من عام كامل في الدوام، وقدم منح تصل إلى (٢٥٠٠) منحة دراسية كل عام لمعلمي المدارس الابتدائية والثانوية المتميزين لمدة عام كامل(١٧).

انشأ كيندي من خلال برنامجه التعليمي الكثير من الكليات والجامعات والمعاهد ومدارس ابتدائية وثانوية، مع منح مؤسسات التعليم العالي لدفع جزء من التكلفة المشاريع الخاصة، وعدل قانون البحث التعاوني للسماح بدعم البحوث التربوية، إذ قدرت اجمالي نفقات التشغيل السنوية بـ (١٠) مليار دولار، وزادت في الأعوام التالية لتصل إلى (١٨) مليار دولار(١٨).

استمر الرئيس كيندي في تحسين جودة التعليم باعتباره واجب وطني وأكده في قوله "**إن تعليم شعبنا استثمار وطني وانه يحقق عائدات ملموسه في النمو الاقتصادي وتحسين المواطنة ومستويات معيشية أعلى ولكن الأهم من ذلك أن الرجال والنساء الأحرار يقدرون التعليم باعتباره تجربه شخصية وفرصة، كميزة اساسية لحضارة حرة وديمقراطية تقع على عاتقنا مسؤولية القيام بكل ما يجب القيام به لإتاحة هذه الفرصة للجميع وجعلها بأعلى جودة ممكنه**"(١٩).

استمرت الادارة الامريكية بتقديم دعمها للتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص باعتباره مسألة وطنية من خلال تقديم الخدمات وبناء المحطات التلفزيونية التربوية من بعد ان تم التوقيع على قانون ٣ أيار ١٩٦٢ سيوفر القانون الدعم الفيدرالي اللازم بشكل حيوي لبناء محطات تلفزيون تعليمية اعطى هذا القانون وعداً متساوياً جلب المزيد من الفرص الشخصية والنمو الثقافي لكل أمريكي وتحسين جودة التعليم، وفر هذا التشريع الجديد الحوافز والمساعدات المالية اللازمة في تطوير التلفاز التربوي وسوف ينمي هذه الوسيلة التعليمية الهامة ويحسن جودة التعليم(٢٠).

ثالثاً: قانون التعليم الشامل عام ١٩٦٣:-

سعى الرئيس كيندي إلى ايجاد حل جذري وشامل للتعليم باعتباره حجر الزاوية في تقدم الولايات المتحدة الأمريكية واعتبره مسألة وطنية، وأكد هذا من خلال رسالته الخاصة التي بعثها الى الكونغرس بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣ شرح فيها برنامجه التعليمي الشامل بالكامل، والذي بين فيه أن التعليم أصبح مقترناً تمام الاقتران بسوق العمل، والذي بدوره يعتمد الأيدي العاملة الحاصلة على شهادة جامعية، وعلى الرغم من ذلك فما زال كثير من الشباب الأمريكي يترك مقاعد الدراسة قبل التخرج من الثانوية بنسبة بلغت (٤٠%)، ولم يكمل من منهم سوى (٤٣%) من مجموع الدارسين على المستوى الوطني، وتضيق هذه النسب حتى تصل إلى (٨%) من الذين يكملوا دراستهم الجامعية، أما الطلبة الجامعيون فقد كان لهم نصيب من هذه النسب، إذ لم تتجاوز نسبة الطلبة الذين يكملون دراستهم في الكليات سوى (١٦%)، وهناك أزمة تعتبرها الحكومة خطيرة على التعليم والعمل، وهي تدني نسب الحاصلين على درجة الدكتوراه في الرياضيات والهندسة والعلوم الصرفة، فأن نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه في الاختصاصات العلمية كافة لا يتجاوز (٠,٥%) على المستوى الوطني مطلع عام ١٩٦٣[٢١].

ولبلوغ النجاح في تطبيق السياسات التعليمية السليمة في الولايات كافة، فقد تم مساعدة الإدارات المحلية وتوجهاتها الخاصة في بناء مؤسساتها التعليمية بتوفير الدعم المالي تحت إطار المعونة الاتحادية للتعليم ، وقد لخص الرئيس كيندي تلك الأهداف المنشودة لأعضاء الكونغرس كما يأتي:- [٢٢]

١- يجب النهوض بمستويات تطوير وسائل التعليم في المدارس والكليات كافة، وإثارة الاهتمام لدى أبناء هذه الأمة بإلزامية التعليم، كي نخفض من العدد المقلق من الطلبة المتخلفين عن مقاعد الدراسة، لا يواصلون تعليمهم في المستويات العليا. وهذا يتطلب أعداداً اكبر ومستويات أفضل من المعلمين المتمتعين بأفضل الخبرات التربوية، يمكن اجتذابهم إلى العمل في المدارس والاحتفاظ بهم داخل الجامعات والمدارس إذا ما تم رفع مستويات الأجور والمرتبات التي يتقاضونها بصورة تعكس بشكل لائق مستويات الخدمة التي تبذل من قبلهم. كذلك يجب تجهيز كوادرنا التعليمية بأفضل المواد والبرامج التعليمية الممكن توفيرها، لتثبت كفاءاتهم وتؤكد صلاحياتها في البحث العلمي وعند إجراء التجارب الدقيقة أثناء التعليم[٢٣].

٢- واجه النظام التعليمي مشكلة كبرى تتلخص في الكم، وذلك من حيث تلبية الحاجات التعليمية للسكان الذين تتزايد أعدادهم، والآمال المعقودة على الاطفال، وهو مجال يجب الإسهام فيه كآباء، إذ بلغ عدد المنظمين للمدارس والكليات عام ١٩٦٢ حوالي (٥٠) مليون طالب، وهذا يعني زيادة بلغت (٢٠%) منذ عام ١٩٥٠، ولن يطل عام ١٩٧٠ على الأمة، حتى يتضاعف عدد المقبولين بالكليات

ويزيد عدد المسجلين في المدارس الثانوية بنسبة (٥٠%)، وكما هو معلوم أن نفقات التعليم في تلك المستويات تزداد أضعافاً عن نفقات التعليم والخدمات المقدمة في المدارس الابتدائية[٢٤].

٣- إيجاد عناية خاصة بموضوع زيادة الفرص والحوافز أمام جميع الأمريكيين لتطوير مواهبهم إلى أقصى حدود التطوير، وذلك بتسهيل اجراءات إكمال تعليمهم ومنح الفرص نحو تطوير قدراتهم الخاصة ولمدى الحياة، وهذا يعني منع التخلف في المدارس والمضي في تحسين وتطوير الخدمات التعليمية الخاصة وجعلها متيسرة، والتوسع في برامج التعليم في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية والمتخلفة مدنياً، حيث ينخفض تحصيل الطلبة هناك عن المعدلات المتعارف عليها في باقي المدارس بشكل ملحوظ، وإذا طال تطوير مدارس تلك المناطق، فأن ذلك يعني زيادة الفرص أمام هؤلاء الطلبة من مواصلة تعليمهم الجامعي وتنمية مهاراتهم الفكرية، وذلك يعني بذل المزيد من الاهتمام بالتعليم المهني والفني الذي طال وقت تخلفه أمام تطويره وجعله فاعلاً، فذلك التأخير كان ذا اثر سيء على عمالنا والتقدم التكنولوجي الذي تنشده الحكومة[٢٥].

٤- أكد الرئيس كيندي في رسالته على ضرورة تقديم مساعدات حكومية للكليات عبر منح فرص العمل أمام طلبتها في مجال التدريس، لترفع عنهم كاهل التكفل بمصاريف الدراسة وتكاليف مستلزماتها التي ترهقهم وأصبحت في ازدياد مطرد يوماً آخر، وأشار كذلك إلى العوائق التي تحول دون التوسع في دراسات ما بعد التخرج (الدراسات العليا)، إذ لا تتاح فرص إكمال الدراسة ما بعد التخرج إلا (١,٥٠٠) فرصة فقط كل عام، وهذا عدد متواضع جداً أمام حاجات الولايات المتحدة الامريكية المزايدة للخبرات العلمية في الاختصاصات الدقيقة، وقد نبهت اللجنة الاستشارية للعلوم التابعة للإدارة الأمريكية، إلى ان تزايد الطلب إلى المهندسين وعلماء الرياضيات والعلوم الطبيعية الصرفة، تستوجب زيادة أعداد الحاصلين على درجة الدكتوراه في تلك الميادين العلمية بنسبة (٢,٥%) على الاقل في كل عام بحيث يبلغ مجموع الحاصلين على درجة الدكتوراه حوالي (٧,٥٠٠) مطلع عام ١٩٧٠[٢٦].

ومع التوسع في زيادة أعداد الحاصلين على شهادة الماجستير بصورة ملموسة، فان الأعداد التي ذكرت لا تتناسب مع احتياجات الادارة الامريكية إلى حملة الشهادات العليا وبالأخص الدكتوراه على جميع الاختصاصات، ولاسيما في اختصاصات التربية والتعليم، وقد بلغ مستوى العجز من حملة درجة الدكتوراه في التعليم إلى (٩٠) ألف عام ١٩٧٠، وهذا يتعارض مع توجهات الادارة الامريكية والمصلحة الوطنية، لذا فأن زيادة عدد المقبولين في الدراسات العليا والتوسع في المنح الدراسية من شأنها التخفيف من الأعباء المالية والتي تقف حاجزاً أمام الخريجين في إكمال مشوار طموحاتهم[٢٧].

اقترح الرئيس كيندي على الكونغرس سن مشروع قانون التعليم الشامل والتوسع في إقراض الطلبة بموجب بنود مشروع قانون تعليم الدفاع القومي، ورفع القيود أمام إعفاء المعلمين من تسديد أقساط ما بذمتهم خلال فترة دراستهم، ورفع الحد الأقصى من الاعتمادات المالية الخاصة بذلك، مع مراعاة رفع القيود المفروضة على المبالغ المخصصة للمعاهد بصورة منفردة[٢٨].

إن اعتماد مشروع برنامج جديد وتكميلي يخص التأمينات الفيدرالية الموضوعة على القروض التجارية المستدانة، التي تبرمها المصارف والبيوت المالية الخاصة مع طلبة الكليات للأغراض التعليمية، والبدء ببرنامج جديد لغرض إتاحة الدراسة والعمل في وقت واحد، مخصصاً لطلبة الكليات الذين ليس لهم معيل ولا يستطيعون تحمل أعباء ديون ثقيلة السداد، وهذا البرنامج يتيح العمل للطالب بنصف مرتبات المستخدمين في تلك الكليات من أعمال توصف بالتعليمية مثل مساعدي باحثين ومحضري معامل ومعاوني مكتبات، وإعادة إجراء مسح وتقييم شاملين بخصوص حصر الحاجة الفعلية للمنح الدراسية والمساعدات المالية المراد إضافتها، والتي ستشمل الطلبة لمرحلة ما قبل التخرج، بحيث يمكن للكونغرس القادم النظر في أية إجراءات جديدة ينوي اتخاذها وفق الواقع التعليمي في ذلك الوقت، والتوسع الفوري في إعداد المنح الدراسية طبقاً لما جاء في أحد بنود قانون تعليم الدفاع القومي، بحيث تفضي تلك الزيادة التي يديرها مكتب التعليم الفيدرالي من (١,٥٠٠) إلى (١٢) ألف منحة سنوياً، بما فيها المنح المقدمة للزمالات البحثية خلال العطلة الصيفية[٢٩].

هذا المشروع عده الرئيس كيندي خطوة كبيرة نحو النهوض بالواقع التعليمي المفضية انعكاساته على تقدم الأمة ونهوضها علمياً وتقنياً، فخلال (١٥) سنة قادمة منذ بدء المشروع ستكون أعداد الطلبة في زيادة تبلغ (٣٤٠) ألف طالب حتى بدون زيادة في تخصيصات مالية إضافية، وسيزداد عدد المقبولين في المقاعد الدراسية نحو (٧) مليون طالب بحلول عام ١٩٦٩ [٣٠].

تبين من خلال البرامج التعليمية التي تقدم بها الرئيس كيندي خلال حياته إلى الكونغرس التي بدأها لتحسين وتطوير العملية التعليمية من عدة جوانب مختلفة، وإدخال المساعدات الفدرالية الشاملة للتعليم من أجل تحسين جودة التعليم ورفع مكانة الولايات المتحدة التعليمية عالياً بين الأمم.

الخاتمة:-

وفي نهاية البحث توصلت الى عدد من الاستنتاجات اهمها:-

١- اهتم الرئيس جون كيندي اهتماما كبيرا بالتعليم، وأولى على ذلك بإعطاء التعليم الأمريكي اهتماماً خاصاً وفي متناول الجميع وتشكيله وفقا لاحتياجات المجتمع .

٢- أهتم الرئيس جون كيندي كثيرا بتطور التعليم ، باعتباره هو المفتاح لبناء دولة قوية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، وأنه أساس تطور جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية للمجتمع .

٣- أستفاد المجتمع الامريكي كثيرا، من البرامج التعليمية التي تبناها الرئيس جون كيندي ، إذ كانت تهدف هذه البرامج لتحسين وتطور التعليم عن طريق تمويل الادارة الامريكية للتعليم أضافه الى المنح والمساعدات المالية .

٤- اكد على ابقاء سيطرة على التعليم عن طريق ادارة حكومة ادارة الولايات المتحدة، والحكومة المحلية ومجالس ادارة المدارس المحلية.

٥- اهتمام الرئيس جون كيندي بتحسين ظروف المعلمين والمدارس والاكاديميات والجامعات والتعليم المهني والتعليم العام ، والتوسع في بناء المؤسسات التعليمية لاسيما المدارس والكليات والجامعات في جميع الولايات دون استثناء .

هوامش البحث:-

(١) نجلاء عدنان حسين، لمحات من تاريخ رؤساء امريكا، مكتب نور الحسن للطباعة، بغداد، ٢٠٢٠، ص٧٥.

(٢) جون كيندي: الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية من الحزب الديمقراطي، ولد عام ١٩١٧، درس في كلية العلوم بجامعة لندن عام ١٩٣٧, انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٥٢، تولى حكم الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي (١٩٦١ – ١٩٦٣)، كان أول كاثوليكي ينتخب رئيساً للجمهورية، تمكن بمهارة فائقة أن يقدم نفسه للرأي العام, اغتيل أثناء زيارته لمدينة دالاس في ولاية تكساس في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣. للمزيد ينظر: صالح زهر الدين، قاموس الشخصيات الأمريكية، المركز الثقافي اللبناني، بيروت, ٢٠٠٤, ج١, ص٣١٥،

(٣) اتفاقية الحدود الجديدة: هي الشعار السياسي الذي استخدمه الرئيس كيندي لحملته الانتخابية ويوضح فيه التحديات التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية، استخدم كيندي هذا المصطلح كثيراً في خطاباته قبل الترشح للرئاسة، واكد على هذا المصطلح في المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي في مدرج مدينة لوس انجلوس التذكاري في ١٥ تموز ١٩٦٠، إذ قال إن الشعب الأمريكي يجب أن يكون مستعداً للتضحية من أجل عبور (حدود الفرص والمخاطر غير المعروفة)، وعند خطاب فوزة بالرئاسة أكد عليه لكن بطريقة جديدة "**إن الشعب الامريكي بحاجة لأن يكون مستعدا للتضحية في السنوات المقبلة، لتقدير تضحيات الامريكيون السابقون للتغلب على مخاطر ومصاعب الحدود والتحديات الداخلية**". للمزيد ينظر:

https://www.britannica.com/topic/New-Frontier.

(4) Cheryl M. Nuzbach, Presidential Leadership in Education: 1961 – 1963, PhD. Thesis, the Faculty of the Graduate School, Loyola University, 1976, P.54.

(5) David Eugene Armontrout, John F. Kennedy: a Political Biography on Education, PhD thesis, Portland State University, 1992, P.67.

(6) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Containing the Public Messages, Speeches, and Statements of the President, January 15 TO December 31, 1961, PP.107 – 111.

(7) David Eugene Armontrout, Op. Cit., P. 77.

(8) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Op. Cit., P.108.

(9) David Eugene Armontrout, Op. Cit., P.68.

(10) Cheryl M. Nuzbach, Op. Cit., P.59.

(11) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Op. Cit., P.318.

(12) Alan Shank, Presidential Policy Leadership: Kennedy and Social Welfare, Lanham, MD: University Press of America, 1980, P.107.

(13) David Eugene Armontrout, Op. Cit., P. 70.

(14) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Op. Cit., PP.318 – 319.

(15) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Containing the Public Messages, Speeches' and Statements of the President, January 1 to December 31, 1962, P.110.

(16) Ibid., P.111.

(17) Cheryl M. Nuzbach, Op. Cit., P.72.

(18) David Eugene Armontrout, Op. Cit., PP. 70 – 73.

(19) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, 1962, P.111.

(20) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Statement by the President Upon Signing Bill Providing for Educational Television, May 3, 1962, P.356.

(21) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Containing the Public Messages, Speeches and Statements of the President, January 1 to November 7, I963, P.105.

(٢٢) سيف عبد الجبار جعفر، جون كيندي سيرته وسياسته الداخلية حتى عام ١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٣، ص٢٢٠.، غفار جبار جاسم حمادي ،دريد واحد علي شريف ، سايروس فانس ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٧٦، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد (٢٩)، العدد (٨)، ج٢، ٢٠٢٢،ص٢٣١.

(٢٣) سيف عبد الجبار جعفر، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(24) David Eugene Armontrout, Op. Cit., P.112.

(25) Cheryl M. Nuzbach, Op. Cit., P.75.

(٢٦) سيف عبد الجبار جعفر، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(27) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, 1963, P.106.

(28) Ibid., P.106.

(29) Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, 1963, P.110.

(٣٠) سيف عبد الجبار جعفر، المصدر السابق، ص٢٢٤.

قائمة المصادر والمراجع:-

First: Arabic sources:-

1- Cyrus Vance and his political role in the United States of America until 1976, Tikrit University Journal of Humanities, Volume (29), Issue (8), Part 2, 2022.
2- Saif Abdul-Jabbar Jaafar, JFK, his biography and internal politics until 1963, master's thesis (unpublished), College of Education, University of Al-Qadisiyah, 2013.

3- Saleh Zahreddine, Dictionary of American Characters, Lebanese Cultural Center, Beirut, 2004, Part 1.
4- Naglaa Adnan Hussein, Glimpses from the History of American Presidents, Nour Al-Hassan Printing Office, Baghdad, 2020.

Second: foreign sources:-

1- Alan Shank, Presidential Policy Leadership: Kennedy and Social Welfare, Lanham, MD: University Press of America, 1980.

2- Cheryl M. Nuzbach, Presidential Leadership in Education: 1961 – 1963, PhD. Thesis, the Faculty of the Graduate School, Loyola University, 1976.

3- David Eugene Armontrout, John F. Kennedy: a Political Biography on Education, PhD thesis, Portland State University, 1992.

4- https://www.britannica.com/topic/New-Frontier.

5- Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Containing the Public Messages, Speeches, and Statements of the President, January 15 TO December 31, 1961.

6- Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Containing the Public Messages, Speeches' and Statements of the President, January 1 to December 31, 1962.

7- Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Statement by the President Upon Signing Bill Providing for Educational Television, May 3, 1962.

8- Public Papers of the Presidents of the United States, John F. Kenned, Containing the Public Messages, Speeches and Statements of the President, January 1 to November 7, 1963.